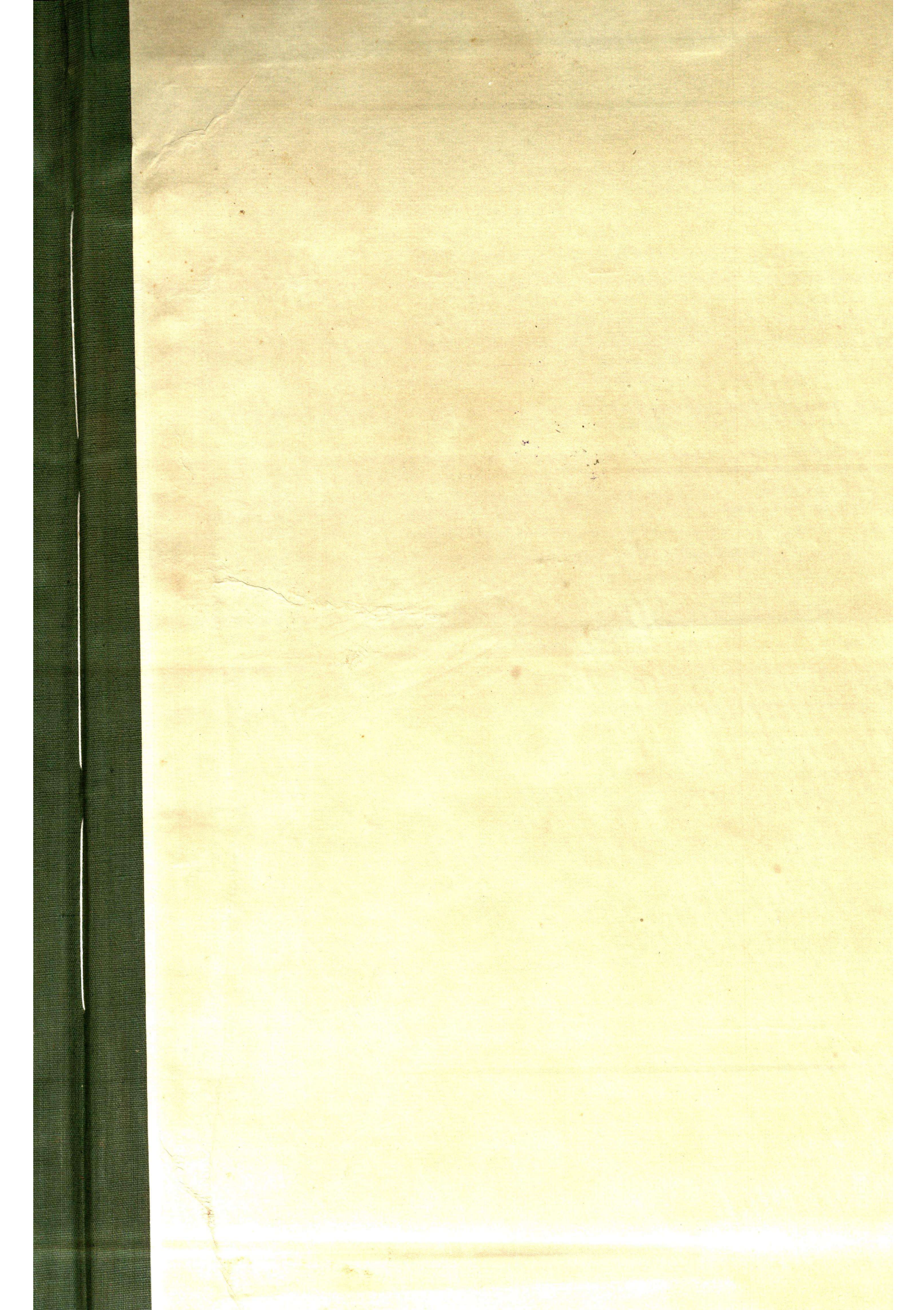
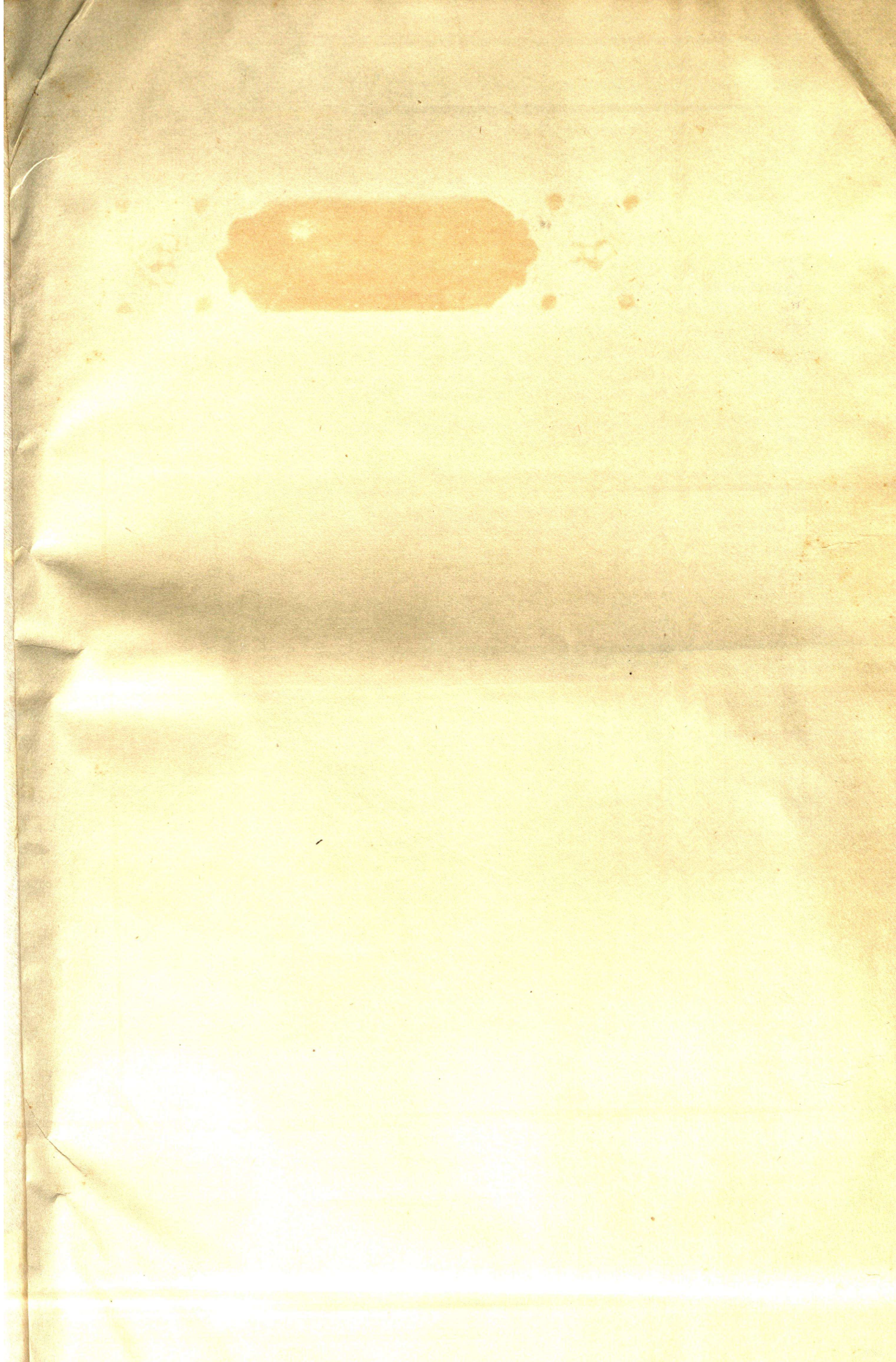




پیشواں اویسی ہمدردی یونیورسٹی
JAMIA HAMDARD
MS COLLECTION
قسم المخطوطات
سرگرم آباد



297-1227
R231



المبدان يكون بعيدا مطلقا لا داسر والنواهي منقاد الكل التكليف والله اعلم بالصواب واليه المرجع



بسم الله الرحمن الرحيم قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أو فوا بالعقود
 وفيه مسائل **المسألة الأولى** يقال أو في بالعقد أو في به ومنه أو فوا بالعقد أو فوا بالعقد
 سبيل الاستئناف واعلم بالأحكام والعقود والزام على سبيل الأحكام ولما كان الإيمان عبارة عن معرفة الله هذه
 وصفاته وأحكامه وأفعاله وكل حجة أحكامه يجب على جميع الخلق الظاهر والباطن لله تعالى في جميع تكليفاته وأمره ونواهيته
 وكان هذا العقد أحد الأمور العشرة في تحقيق ما هيته الإيمان فلهذا قال يا أيها الذين آمنوا أو فوا بالعقود يعني يا أيها الذين
 آمنوا انتم يا أيها الناس أو فوا بالعقود والعقود في الظاهر طاعة الله تعالى أو فوا بتلك العقود وإنما سمي الله تعالى هذه التكليفات عقودا
 لأنه تعالى ربطها بعبادة كجاء ربط النبي بالنبي بالحي للوفق واعلم أنه تعالى في هذه وجعل الكلام في هذه الآية على ما هو عليه
 التكليف فلهذا ذكرنا **المسألة الثانية** قال الشافعي رضي الله عنه صوم يوم العيد فلو كان لا يكون له من الصوم والذبح
 إذا ثبت هذا فنقول وجب أن يجب عليه الصوم والذبح بقوله أو فوا بالعقود وقوله لم يقولوا ما لا يفعلون وقوله أو فوا
 بالنذر وقوله أو فوا بنذر أو فوا في الباب أنه في هذا النذر في خصوص كون الصوم واقعا في يوم العيد وفي خصوص
 كون الذبح واقعا في الولد إلا أن العام بعد التخصيص بوجه الشافعي فإن هذا النذر بالمعصية فيكون لقوله أو فوا في
 معصية **المسألة الثالثة** قال أوجيزه يعني خيل المجلس غير ثابت حجة إلى حيف لما انفرد البيع والشراء يجب أن يحرم الضيف
 مؤلفه أو فوا بالعقود وجه الشافعي هذا العام بالخبر وهو أنه لقوله من المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا **المسألة الرابعة**
 قال أبو حنيفة رحمه الله بين الطلقات حرم وقال الشافعي ليس بحرام حجة أبي حنيفة أن النكاح من العقود لقوله تعالى ولا تنكحوا
 النكاح من العقود لقوله تعالى وجب أن يحرم لغو لقوله أو فوا بالعقود ترك العمل به في الطلقة الواحدة بالإجماع فيبقى فيما عداها
 على الأصل والشافعي خصص هذا العموم بالقباس وهو أنه لو حرم الجميع لما وجد فلا يحرم قوله تعالى **أحل لكم بهيمة الأنعام**
الأنعام في عليكم غير محلي الضيق وانتم تحرم إن الله يحكم ما يريد اعلم أنه تعالى لما قرأ بالآية الأولى على جميع المكلفين
 أنه يلزمهم الاقتداء بجميع تكاليف الله تعالى وذلك كما الأصل الكلي والقاعدة الكلية شرع بعد ذلك في ذكر التكاليف للفتنة فيذكر
 ما يحل ويحرم من الأطعمة فقالت أحلت لكم بهيمة الأنعام وفي الآية مسأله **المسألة الأولى** قالوا أكل حي لا يقبل ليقض
 بهيمة من قتلهم استبهم الأمر على فلان إذا اشكل وهذا من باب مبهم أي مسدود الطريق ثم أحسن هذا الاسم بكل فارتدع
 في البر والبحر والأنعام على الأبل والبقر والغنم قال تعالى والأنعام خلفها لكم فيها حظ إلى قوله والحيل والبغال والحمير فبين ثم بين
 الأنعام من النبل والبغال والحمير وقال ثم ما علمت ليدنيا أنعاما فهم لها مالكون وذلك ما علم فيها كونهن ومنها ما يكون
 وقال ومن الأنعام حوطة وفرشاكلوا ما رزقكم الله إلى قوله ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومن الأبل
 اثنين ومن البقر اثنين قال الواحدي ولا يدخل في اسم الأنعام الخاف ولا ما خذ من الغنم أوطا إذا عرفت هذا فنقول في لفظ
 الآية سولات **الأول** أن البهائم اسم الجنس والأنعام اسم النوع فقوله بهيمة الأنعام مجري مجري قول القائل حيوان الإنسان هو
 مستدرك الثاني أنه لو قال أحلت لكم الأنعام لكان الكلام تاما يدل أنه في آية أخرى وأحلت لكم الأنعام إلا ما ينسب إلى قاص



بذاته

التكاليف عقودا كما ومن لا يتكلى في قوله لم يقولوا ما لا يفعلون
 لما عقدتم الإيمان وقادوا عقودا في قوله أو فوا بالعقود
 أو فوا بالعقود أو فوا بالعقود أو فوا بالعقود أو فوا بالعقود
 الكلام في هذه الآية أنه امرم

وقال الشافعي ثابت

تخصيص

المجمله



